دراسة جغرافية للواقع الاقتصادي لسكان قطاع غزة خلال الفترة من 1997-2018

د. أشرف حسن شقفة أ.فرج يحيى حوسو
قسم الجغرافيا/الجامعة الإسلامية/ غزة/ فلسطين. قسم الجغرافيا/ جامعة القدس المفتوحة

مقدمة:

على ضوء الإجراءات الإسرائيلية وسياساتها أحادية الجانب، والهادفة إلى تدمير الاقتصاد الفلسطيني، وتعميق تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي ورهن تطوره، والمتمثلة في الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي والشعب الفلسطيني، والتي أثرت على جميع الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية في المجتمع الفلسطيني منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينيةعام 1967، والتي ما زالت مستمرة حتى تاريخه، وقد كان أشدها الإغلاق والحصار الذي فرضته منذ اندلا ع انتفاضة الأقصى عام 2000، وما ترتب عليه من تداعيات، والتي أثرت على تنقلات السكان، والبضائع بين المحافظات الفلسطينية، وبخاصة في محافظات قطاع غزة، كما أدت إلى منع حوالي 120 ألف عاملٍ فلسطيني من العمل في الأراضي المحتلة عام 1948، وكذلك منع الاحتلال الإسرائيلي دخول المواد الخام اللازمة لعمليات الصناعة إلى محافظات غزة، إضافة إلى منع دخول مواد البناء اللازمة، والتي تسهم بشكلٍ كبيرٍ في العادة من التخفيف من نسبة البطالة، وزيادة عدد المشتغلين، والتي أثرت بشكلٍ سلبي أيضًا على نسبة المشاركة في القوى العاملة بشكل عام، وإحداث تشوهات واختلال في نسبة واتجاهات تطوره.

كل هذا أدى إلى تدهور الأوضاع المعيشية، وزيادة معدلات البطالة، وزيادة نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، وارتفاع نسبة المعاناة بين سكان محافظات قطاع غزة، كما أدت إلى زيادة الخسائر الاقتصادية، فالقوى العاملة تمثل القطاع الأوسع من الاقتصاد الفلسطيني، والذي تأثر بهذه الإجراءات بشكل خاص؛ مما تطلب إجراء دراسة معمقة للقوى العاملة في محافظات قطاع غزة، وتحديد اتجاهات تطورها المستقبلي، وسبل الحد من تأثيراتها السلبية، ووضع المقترحات المناسبة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما هي السمات الديموغرافية، والاقتصادية، لسكان قطاع غزة؟
2- ما هو حجم القوى العاملة (المشتغلون والمتعطلون عن العمل) في قطاع غزة؟
3- ما هو التوزيع الجغرافي للقوى العاملة في محافظات غزة؟
4- ما مدى مشاركة الإناث في القوى العاملة في محافظات غزة؟

أهداف الدراسة:

تُعَدُّ الدراسات السكانية من أهم الدراسات، والتي تحظى باهتمام كبير من قبل المخططين وصناع القرار في الدولة؛ وذلك لما لها من دورٍ بارزٍ وفعالٍ في المساعدة لإعداد الخطط المستقبلية والتنموية للدولة، ومن هذه الخطط تلك التي تتعلق في الجانب الاقتصادي للسكان، لذلك أثار حجم القوى العاملة وخصائصهم الاقتصادية اهتمام المعنيين؛ وذلك بهدف تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، لذا تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1- التعرف على السمات الديموغرافية والاقتصادية لسكان قطاع غزة.
2- التعرف على حجم القوى العاملة في قطاع غزة.
3- التعرف على التوزيع الجغرافي للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي.
4- التعرف على مدى مشاركة الإناث في القوى العاملة في قطاع غزة.
5- التعرف على نسبة البطالة في قطاع غزة والتوزيع الجغرافي لها.

منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة في منهجيتها على تحليل نتائج المسوح والتعدادات السكانية، التي اجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، إضافة الى الدراسات والبحوث ذات الصلة بموضوع الدراسة.

منطقة الدراسة:

تتمثل منطقة الدراسة في محافظات قطاع غزة الواقعة بين دائرتي عرض ″31°25′00 شمالاً و ″34°20′00 شرقاً، وهو عبارة عن شريط يقع في السهل الجنوبي الفلسطيني على ساحل البحر المتوسط. والشكل رقم (1) يبين موقع قطاع غزة من فلسطين.(1)

وشكل (1) يبين موقع قطاع غزة من فلسطين

المصدر: إعداد الباحثين

أولاً: الخصائص الاقتصادية للسكان في قطاع غزة:

تُعَدُّ دراسة الخصائص الاقتصادية للسكان من الدراسات المهمة، التي يمكن من خلالها تحديد ملامح النشاط الاقتصادي، ومدى وارتباطها بظروف البيئة الجغرافية؛ وذلك لما لها من معرفة مدى تحقيق الرفاهية الاقتصادية للسكان، كما تعتبر أساساً مهماً لوضع الخطط على مستوى مشروعات التنمية الاقتصادية، أو مجالات الخدمات العامة[1]؛ لذا فإن معرفة التوزيع النسبي والجغرافي للسكان من 15 سنة فأكثر حسب النشاط الاقتصادي، وعدد سنوات الدراسة، والجنس، يساعد في معرفة أكثر القطاعات التي يتركز فيها الأفراد النشيطون اقتصادياً، ومدى ملائمة كل نشاط مع طبيعة الجنس.

يُقَسّم السكان في أي مجتمع من المجتمعات إلى قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: الأفراد خارج سن العمل(وهم جميع الأفراد الذين تقل أعمارهم عن سن الخامسة عشر).

القسم الثاني: الأفراد داخل سن العمل(وهم جميع الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن سن الخامسة عشر)، كما يطلق عليهم القوة البشرية، وينقسم هذا القسم إلى صنفين رئيسين هما:

أولا: النشيطون اقتصاديا (داخل القوى العاملة):

وهم جميع الأفراد الذين أتموا سن الخامسة عشرة عاماً، وينطبق عليهم مفهوم البطالة والعمالة.

ثانياً: الأفراد غير النشيطون اقتصاديًا (خارج القوى العاملة):

وهم جميع الأفراد الذين أتموا سن الخامسة عشرة عاماً، ولا يعملون ولا يبحثون عن عمل، وتضم المتفرغون للأعمال المنزلية، والمتفرغون للدراسة، وكبار السن، والمتدربون وأخرى.[2]، وتعتبر هذه الفئة من السكان هي الفئة المستهلكة، والتي تشكل عبأً كبيراً على الفئة، وهم النشيطون اقتصادياً؛ لذلك كلما زادت نسبة هذه الفئة زادت نسبة الإعالة في المجتمع، أي أن العلاقة طردية بين فئة الأفراد خارج القوى العاملة والإعالة .

أما بالنسبة للأفراد النشيطون اقتصاديًا (القوى العاملة)، هم الأفراد العاملون في القطاعات الاقتصادية المختلفة، ويمكن تعريف القوى العاملة بأنهم: جميع الأفراد الذين تبلغ أعمارهم خمسة عشر سنة أو أكثر ويسهمون في النشاطات الاقتصادية كافة الإنتاجية منها والخدمية.[3]

وقد عرَّفَتها منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: بأنها جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل (15 سنة فأكثر)، وينطبق عليهم مفهوم العمالة والبطالة.[4].

وقد تلعب القوى العاملة دوراً مهماً وأساسيًا في الإنتاج والتقدم الاقتصادي لأي مجتمع من المجتمعات، فهي عنصر الإنتاج للدولة، ولديها القدرة على الابتكار؛ لذلك فإنَّ دراسة القوى العاملة من حيث الإسهام في النشاط الاقتصادي ومعدلات المشاركة في قوة العمل ذات أهمية كبيرة في أي منطقة جغرافية.[5]

جدول (1) التوزيع النسبي والعددي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في قطاع غزة لعام 1997-2018لسنوات مختارة

السنة / المؤشر	1997		2007		2015		2018	
	العدد (بالآلاف)	%	العدد (بالآلاف)	%	العدد (بالآلاف)	%	العدد (بالآلاف)	%
داخل القوى العاملة	174	35.7	286	37.9	468	45.3	529	46.9
خارج القوى العاملة	319	64.3	467	62.1	564	54.7	598	53.1
المجموع	493	100	753	100	1032	100	1127	100

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على[6]

شكل (2) التوزيع النسبي للقوة البشرية (15 سنة فأكثر) في قطاع غزة لعام1997-2018

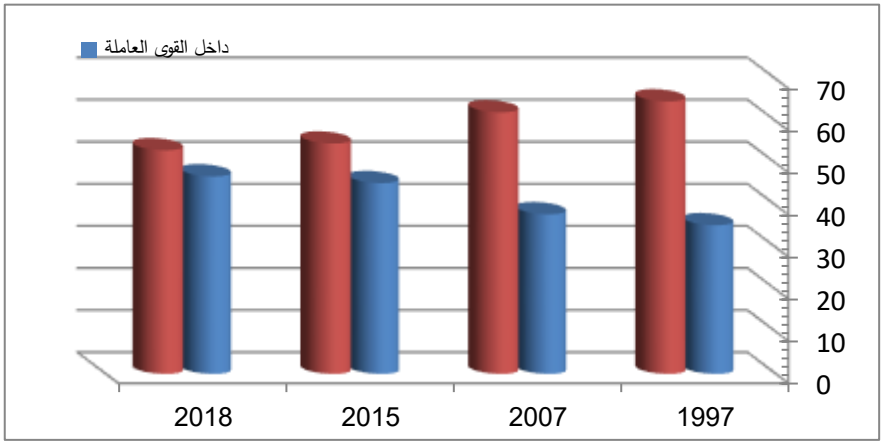

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق

يتضح من الجدول (1) والشكل (1) أن نسبة الافراد داخل القوى العاملة في قطاع غزة تتزايد بشكل ملحوظ، حيث بلغت نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في قطاع غزة عام1997 ما بين (35.3%)، إلى أن وصلت في عام 2018 إلى (46.9%) من إجمالي الأفراد 15 سنة فأكثر، حيث أن هنالك زيادة في نسبة الأفراد داخل القوى العاملة في العام 2018، بمقدار (11.6%) عما كانت عليه في العام 1997، وقد يرجع ذلك الارتفاع في الأفراد داخل القوى العاملة إلى الزيادة في عدد السكان عامة، وأفراد القوة البشرية خاصة ،كما هو

مبين في الجدول، إضافة إلى حركة الإعمار الواسعة للمباني المدمرة التي شهدها قطاع غزة في أعقاب العدوان على القطاع ممَّا أسهم في زيادة الطلب على الأيدي العاملة، وتشغيل أعداد من الأفراد في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وخاصة قطاع الإنشاءات؛ ممَّا يقلل من نسبة الإعالة في مجتمع قطاع غزة؛ وذلك لزيادة نسبة الأفراد الداخلين في سوق العمل، وزيادة نسبة مشاركتهم في القوى العاملة.

وبالنسبة للأفراد داخل القوى العاملة(النشيطون اقتصادياً)، فقد اعتمد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على تقسيمه للأفراد داخل القوى العاملة إلى ثلاث أقسام وهي: العمالة التامة، العمالة المحدودة، والبطالة.

جدول (2) التوزيع النسبي للقوى العاملة 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل والمحافظة لعام 1997-2018

المحافظة	1997		2007		2015		2018	
	العمالة	البطالة	العمالة	البطالة	العمالة	البطالة	العمالة	البطالة
شمال غزة	80.2	19.8	68.5	31.5	58.4	41.6	50.9	49.1
غزة	76.5	23.5	74.9	25.1	63.6	36.4	52.1	47.9
دير البلح	69.0	31.0	67.7	32.3	52.1	47.9	43.0	57.0
خان يونس	69.5	30.5	65.7	34.3	57.5	42.5	42.0	58.0
رفح	70.5	29.5	71.5	28.5	58.4	41.6	48.4	51.6
المجموع	73.3	26.7	70.3	29.7	58.2	41.8	48.0	52.0

المصدر: إعداد الباحثين اعتمادًا على:(7)

يتضح من الجدول (2): إنَّ نسبة العمالة في قطاع غزة بشكل عام تنخفض بشكل تدريجي خلال الفترة من عام 1997-2018؛ حيث بلغت نسبة العمالة في قطاع غزة عام 1997 ما يقارب من الثلاثة أرباع (73.3%) الأفراد داخل القوى العاملة، بينما انخفضت في العام 2018 حوالي (48.0%) من إجمالي الأفراد داخل القوى العاملة في قطاع غزة، وقد يرجع ارتفاع نسبة العمالة في قطاع غزة عام 1997 إلى دخول أعداد كبيرة من الأفراد في الوظائف الحكومية، التي تم توفيرها في مؤسسات ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، وإنشاء الكثير من المؤسسات غير الحكومية، كما أن هذه الفترة شهدت طفرة غير مسبوقة في مشاريع البنية التحتية في قطاع غزة، والتي استوعبت الكثير من الأيدي العاملة التشغيلية' إضافة إلى دخول الأفراد الفلسطينيين إلى العمل في داخل الأراضي المحتلة.

أمَّا بالنسبة إلى الانخفاض التدريجي في نسبة العمالة، فقد يرجع إلى اندلا ع انتفاضة الأقصى الفلسطينية، والتي أدت الى استغناء الاحتلال الصهيوني عن العمالة الفلسطينية في قطاع غزة بشكل كامل، في الدخول الى العمل بالداخل المحتل، كما أن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007، والذي أدى إلى إغلاق الكثير من المصانع الفلسطينية في قطاع غزة نتيجة منع دخول المواد الخام اللازمة للصناعة، والذي ما زال مستمر حتى تاريخه، كما أن محدودية الموارد المتاحة في القطاع وضعف قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب أعداد الداخلين إلى القوى العاملة؛ أسهم في خفض نسبة العمالة وزيادة معدلات البطالة في قطاع غزة.

أما على مستوى المحافظة فيتضح من الجدول (2) إنَّ نسبة البطالة تتزايد بشكل واضح خلال الفترة 1997-2018، على مستوى جميع المحافظات؛ وذلك لتشابه الظروف بين جميع المحافظات في القطاع، ولكن عند النظر إلى بيانات عام 1997، فسوف نجد أن محافظة شمال غزة وغزة قد شكلتا أدنى نسبة في معدلات البطالة، حيث بلغت نسبة البطالة في المحافظتين (19.8%) و (23.5%) من إجمالي القوى العاملة على التوالي، وقد يرجع تدني هذه النسبة مقارنة مع المحافظات الأخرى إلى ممارسة سكان محافظة شمال غزة حرفة الزراعة بشكل واسع، والاهتمام بتربية الحيوانات لأهداف مختلفة أدى إلى تدني نسبة البطالة فيها، أما بالنسبة لمحافظة غزة فتركز الخدمات بشكل كبير في المحافظة وتركز معظم النشاطات التجارية فيها أدى الى قلة نسبة البطالة مقارنة مع المحافظات الأخرى.

شكل (3) التوزيع النسبي للقوى العاملة في قطاع غزة حسب العلاقة بقوة العمل والمحافظة لعام 1997, 2007, 2015

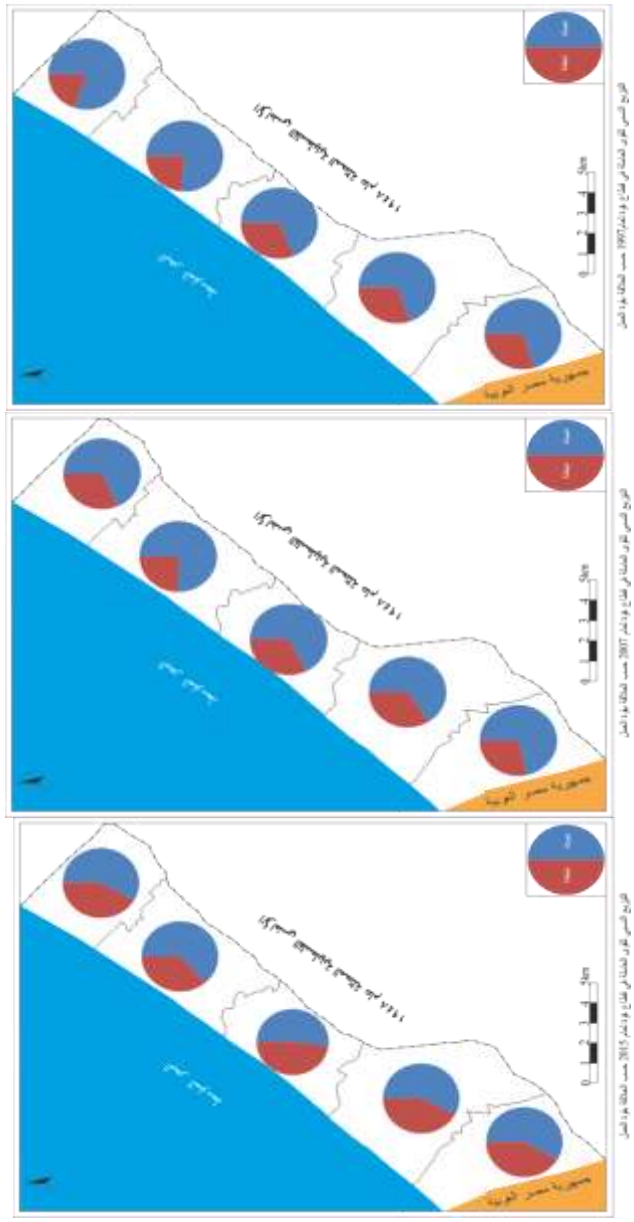

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق.

ثانياً: مشاركة الأفراد 15 سنة فأكثر في القوى العاملة:

تتمثل المشاركة في قوة العمل في جميع الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل إلى مجموع السكان في سن العمل (15 سنة فأكثر) خلال مدة محددة،[8] وتعتمد نسبة المشاركة في قوة العمل على حجم السكان ونموه؛ لذلك يعد هذا المؤشر مهم لمعرفة مدى تطور نسبة المشاركة في قوة العمل إلى مجموع السكان.[9]؛ لذا فإن معرفة التوزيع النسبي للقوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي يساعد في معرفة أكثر القطاعات التي يتركز فيها الأفراد النشطون اقتصادياً، ومدى ملائمة كل نشاط مع طبيعة الجنس.

جدول (3) نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة حسب المحافظة والجنس لعامي 2000-2018 لسنوات مختارة

السنة / المحافظة	2000		2007		2015		2018	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
شمال غزة	63.4	10.8	62.5	8.2	68.0	16.1	69.1	25.5
غزة	66.0	7.8	66.2	7.0	70.2	17.9	67.7	20.7
دير البلح	61.6	12.1	62.4	12.3	67.6	27.0	65.3	29.5
خان يونس	60.4	13.3	64.7	17.1	70.2	25.7	66.4	32.6
رفح	63.4	12.2	62.1	14.6	77.1	27.6	71.8	25.0
المجموع	63.4	10.6	64.4	11.0	70.3	22.2	67.8	25.7

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على:[10]

يتضح من بيانات الجدول (3): أنه _ وبشكل عام_ وجود فجوة كبيرة بين نسبة المشاركة في القوى العاملة بين الذكور والإناث في قطاع غزة خلال الفترة من عام 2000-2018، حيث نجد أن نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة في قطاع غزة(64.4%) من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر وذلك عام 2000، أي ما يقارب من ثلثي الذكور في قطاع غزة مشاركين في القوى العاملة، فيما نجد أن (10.6%) من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر فقط هن المشاركات في القوى العاملة وذلك في نفس العام، فيما ارتفعت هذه النسبة عند الذكور بشكل طفيف لتصل إلى (67.8%)، بينما ارتفعت بشكل كبير عند الإناث لتصل إلى (25.7%) وذلك عام 2018، وقد يكون للتحسن في المستوى التعليمي عند الجنسين وخروج المرأة للعمل وتحررها من بعض العادات والتقاليد الدور الفعال في زيادة هذه النسب، كما أنَّ زيادة الوعي الديني عند الفلسطينيين، والذي أدى إلى بروز دور المرأة في مجالات متخصصة وخاصة في المجال الصحي ساعد ذلك على وجود تخصصات جامعية تشجع المرأة

على الالتحاق بها للعمل، فيما أنَّ الفجوة ما تزال واسعة بين الجنسين في نسبة المشاركة في القوى العاملة، والشكل رقم (3) يوضح نسبة المشاركة بين الجنسين في القوى العاملة.

شكل (4) نسبة القوى العاملة المشاركة في قطاع غزة حسب المحافظة والجنس لعام 2018

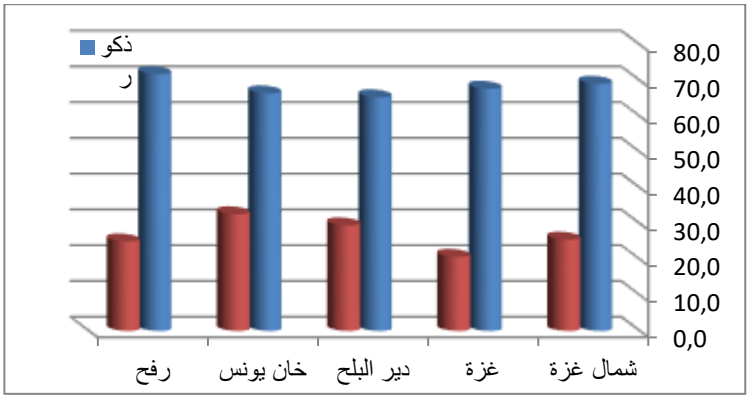

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق

أما على مستوى المحافظات نلاحظ أن عامي 2000 و 2007 تكاد تكون نسبة المشاركة في القوى العاملة عند الذكور متقاربة إلى حد ما على مستوى جميع المحافظات، فيما نجد نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة تتباين من محافظة إلى أخرى، حيث نجد أن محافظتي رفح وخان يونس زيادة واضحة في نسبة مشاركة الإناث في كلا المحافظتين عن المحافظات الأخرى وذلك عام 2007، وقد ترجع هذه الزيادة في تلك المحافظتين إلى انتشار ظاهرة حفر الأنفاق بين الجانبين الفلسطيني والمصري في محافظة رفح؛ وذلك لإدخال البضائع من الجانب المصري إلى الفلسطيني، مما ساهم في إيجاد فرص عمل تتناسب مع طبيعة المرأة، إضافة إلى أن محافظة خان يونس تعتبر أكبر محافظات قطاع غزة مساحة، إضافة إلى المساحة الزراعية في المحافظة مقارنة بالمحافظات الأخرى؛ ساعد ذلك إلى خروج المرأة للعمل في الحقول الزراعية.

أمَّا في عام 2015 فقد شكلت محافظة رفح أعلى نسبة مشاركة في القوى العاملة بالنسبة لذكور (77.4%)، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التي تم ذكرها سابقاً، تليها محافظة غزة (70.8%)، والتي قد تعتبر المركز الرئيس لمحافظات القطاع، ثم محافظة خان يونس (70.2%)، وذلك قد تمت الإشارة إليه سابقاً، فيما تساوت محافظتا شمال غزة ودير البلح

في نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة (67.8%) من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر، وقد يرجع ذلك إلى وجود مديريات تابعة للوزارات الفلسطينية المختلفة في كلا المحافظتين.

أمَّا بالنسبة لمشاركة الإناث في القوى العاملة لعام 2018، نجد أن محافظة خان يونس تتميز بأعلى نسبة مشاركة للإناث بالمقارنة مع المحافظات الأخرى (32.6%)؛ وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التي تمَّ ذكرها سابقاً، تليها محافظة دير البلح فقد بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة (29.5%) من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر، وقد ترجع هذه الزيادة إلى اختلاف طبيعة الحياة نوعاً ما، فقد يسوده جزء من حياة البادية، والتي يرغبون فيه إلى الميل إلى تربية الحيوانات، إمَّا في البيت أو المزرعة، فيما شكلت محافظة غزة أقل نسبة مشاركة للإناث في القوى العاملة (20.7%).

1- المشاركة في القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي:

يُعَرّف النشاط الاقتصادي حسب التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية بأنه: طبيعة العمل الذي تمارسه المؤسسة، والذي قامت من أجله، ويسهم بأكبر قدر من القيمة المضافة في حالة تعدد الأنشطة داخل المؤسسة الواحدة،[10] ، وعلى هذا فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في المجتمع تكون نتيجة التغير في الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي ينعكس على تركيبة السكان في المجتمع.

جدول (4) التوزيع النسبي للعامل ينفي قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 1997-2018.

السنة / النشاط الاقتصادي	1997	2007	2015	2018
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	8.0	13.1	6.6	5.7
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.5	6.6	5.9	6.0
البناء والتشييد	16.5	4.3	4.4	3.5
التجارة والمطاعم والفنادق	17.9	18.2	20.2	21.8
النقل والتخزين والاتصالات	4.2	6.9	7.4	8.6
الخدمات والفروع الأخرى	38.9	50.9	55.5	54.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر/ إعداد الباحثين اعتماداً على:[11]

يظهر من الجدول (4) أن توزيع العاملين 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب الأنشطة الاقتصادية تباين بين أحد الأنشطة الاقتصادية والأنشطة الأخرى، من حيث مدى استيعاب النشاط الاقتصادي للأفراد العاملين، فقد وُجد أن نسبة الأفراد العاملين في نشاط الخدمات والفروع الأخرى في قطاع غزة أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعابًا للأفراد العاملين، حيث بلغت نسبة الأفراد العاملين في هذا النشاط (38.9%) من إجمالي العاملين في قطاع غزة وذلك عام 1997، في حين أخذت هذه النسبة في الزيادة إلى أن وصلت إلى أكثر من نصف العاملين في قطاع غزة (54.4%) وذلك عام 2018.

وقد يرجع ذلك إلى اتساع مجال هذا النشاط، فإنه يضم أنشطة القطاع العام كالتعليم والصحة والداخلية، بما تشمل من أجهزة الشرطة، والدفاع المدني، وأنشطة النقابات، والاتحادات، وإصلاح معدات الاتصالات وغيرها، إضافة إلى القطاع الخاص والعاملين في المؤسسات الدولية في قطاع غزة قد أصبح من أهم الأنشطة الاقتصادية، من حيث كونه يتميز بالاستقرار الوظيفي للملتحقين به؛ ولهذا نجد أن نسبة كبيرة من العاملين تتجه للعمل في هذه الأنشطة في ظل عدم الاستقرار الوظيفي في الأنشطة السابقة؛ بسبب عدم الاستقرار السياسي، والأمني، وتكرار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بحيث أصبحت معظم الأنشطة السابقة مهددة بالتوقف أو التراجع في نموها الاقتصادي.

شكل (5)

التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2018.

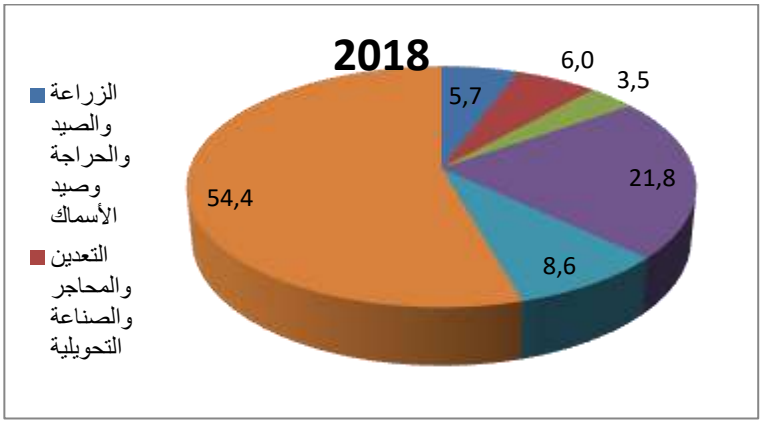

المصدر: المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق

والجدول السابق يؤكد ما سبق، حيث يُلاحظ تراجع ملحوظ في نسبة العاملين في أنشطة البناء والتشييد، والزراعة، والصيد، والحراجة، وصيد الأسماك، والتعدين والمحاجر، والصناعة التحويلية، لصالح نشاط الخدمات والفروع الأخرى، وقد يعود ذلك في المقام الأول إلى إغلاق غالبية المصانع في قطاع غزة بسبب الحصار الذي فرضته قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي تزايد بشدة منذ عام 2006، والذي ما زال حتى تاريخه، إضافة إلى منع دخول مواد البناء التي يحتاجها هذا النشاط فانعكس ذلك سلباً على أعمال البناء والعمران بصورة خاصة، والصناعات المرتبطة بها بصورة عامة.

2- المشاركة في القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي والجنس

الجدول الآتي (5)، والذي يبين التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والجنس، والذي يهدف إلى التعرف على نسبة الإناث العاملات في قطاع غزة، حسب الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومعرفة أي الأنشطة الاقتصادية تتناسب مع طبيعة الاناث.

جدول (5) التوزيع النسبي للعاملين حسب النشاط الاقتصادي والجنس في قطاع غزة لعام 1997-2018.

السنة / النشاط الاقتصادي	1997		2007		2015		2018	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	7.5	9.0	8.7	39.4	6.4	8.0	6.1	3.4
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	15.2	8.7	7.4	2.1	6.5	2.5	6.5	2.9
البناء والتشييد	11.4	-	4.9	0.4	5.1	0.2	4.1	0.0
التجارة والمطاعم والفنادق	20.6	7.1	20.4	5.0	22.7	6.2	24.8	4.2
النقل والتخزين والاتصالات	5.0	-	8.0	0.3	8.6	0.9	9.8	1.5
الخدمات والفروع الأخرى	40.3	74.2	50.6	52.8	50.7	82.2	48.7	88.0
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:[12]

يتضح من الجدول (5) أن نشاط الخدمات في قطاع غزة يعتبر أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعاباً للعاملين على صعيد الجنسين، فعلى مستوى الذكور بلغت نسبة العاملين فيه (40.3%) من إجمالي العاملين الذكور في قطاع غزة من الذكور وذلك عام 1997، وقد استمرت هذه النسبة في الزيادة لتصل إلى (50.6%) و (50.7%) من إجمالي العاملين

الذكور في قطاع غزة لعام 2007 و 2015 على التوالي مع تراجع طفيف في عام 2018، وقد ترجع ذلك الزيادة في الفترة ما بين 2007-2015 إلى حالة الانقسام السياسي، التي حدثت في قطاع غزة في منتصف عام 2007، وإنشاء حكومة فلسطينية ثانية في قطاع غزة مستقلة عن الشطر الآخر من الوطن (الضفة الغربية)؛ مما أدى إلى دخول أعداد كبيرة في سوق العمل الفلسطيني؛ لتغطية العجز في المؤسسات الحكومية والاجهزة الامنية الفلسطينية في قطاع غزة، حيث تمَّ توظيف ما يقارب من 50 ألف موظفاً جديداً في حكومة غزة، والتي تترأسها حركة حماس، أمَّا على مستوى الإناث فقد بلغت نسبة الإناث العاملات في تلك النشاط عام 1997 حوالي (74.2%) من إجمالي العاملات في قطاع غزة، فيما واصلت الارتفاع إلى أن وصلت في عام 2018 إلى أن انخفضت هذه النسبة لتصل إلى (88.0%) من إجمالي العاملات في قطاع غزة وذلك لعامين، وقد يرجع ذلك إلى الأسباب التي سبق ذكرها.

أمَّا بالنسبة لنشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك ونشاط التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية ونشاط البناء والتشييد، فقد يتضح انخفاض واضح في نسبة العاملين خلال الفترة 1997-2018 على مستوى الذكور، وقد يرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، والذي تسبب في إغلاق الكثير من المصانع العاملة، والتي تمَّ الاشارة إليها سابقاً.

أمَّا بالنسبة لنشاط النقل والتخزين والاتصالات، فقد شهد زيادة في نسبة العاملين على مستوى الذكور، فقد بلغت نسبة العاملين الذكور (5.1%) من إجمالي الذكور العاملين في قطاع غزة، وذلك عام 1997، فيما ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (8.6%) و (9.8%) من إجمالي الذكور العاملين في قطاع غزة وذلك عام 2015 و 2018 على التوالي؛ وقد يرجع ذلك إلى اعتبار هذا النشاط من الأنشطة الاقتصادية الحرة، التي لا تتطلب أي مهارات، إضافة إلى أن هذا النشاط أصبح من الأنشطة الاقتصادية، التي لا يؤثر عليها الحصار بشكل كبير، كوسائل النقل، كما أنَّه يتناسب مع معظم أفراد القوى العاملة بغض النظر عن السن.

وعلى مستوى نشاط التجارة، والمطاعم، والفنادق، فقد يبين الجدول أنه لم يتأثر هذا النشاط بالنسبة للعاملين الذكور في قطاع غزة، رغم وجود زيادة بسيطة في نسبة العاملين لعام 2018 بفارق (4.2%) عن عام 1997.

أمَّا بالنسبة للإناث العاملات فقد يتضح أنَّ عام 2007 شهد زيادة كبيرة جدًا في نسبة الإناث العاملات في نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الاسماك، مقارنة مع الأعوام الأخرى ومع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، باستثناء نشاط الخدمات، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات في نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك (39.4%) من إجمالي الإناث العاملات في قطاع غزة لعام 2007، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة النساء الفلسطينيات اللاتي يرغبن في تربية أنواع معينة من الطيور في بيوتهن؛ وذلك بهدف التغذية على بقايا الطعام والمخلفات الزراعية، وسد حاجة البيت من الطعام ، إضافة إلى عمل المرأة بجانب زوجها في مساعدته في صيد الاسماك على شاطئ البحر، أو الاستزراع السمكي.

وبالنظر إلى نشاط التعدين والمحاجر والصناعات التحويلية، فقد يتضح من بيانات الجدول أن انخفاض نسبة الإناث العاملات في هذا النشاط قد بلغت (8.7%) في عام 1997 لتصل إلى (2.9%) من إجمالي الإناث العاملات وذلك عام 2019، وقد يرجع ذلك إلى الحصار المفروض على قطاع غزة، وإغلاق المصانع، ومنع دخول المواد الخام، كما تم الاشارة إليه سابقاً، إضافة إلى أنَّ جزء من هذه المهنة يعتبر من المهن الشاقة.

أمَّا بالنسبة إلى الإناث العاملات في نشاط البناء والتشييد، فقد يعتبر هذا النشاط من الأنشطة الاقتصادية التي لا تتناسب مع طبيعة عمل الإناث، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات فيه عام 1997 حوالي (0.4%) من إجمالي الإناث العاملات في قطاع غزة، وانخفضت لتصل إلى (0.2%) وعام 2015، ولا يوجد بها عاملات لعام 2018. كما أنه في نشاط التجارة والمطاعم والفنادق قد بلغت نسبة الإناث العاملات عام 1997 حوالي (7.1%) لتنخفض بشكل بسيط إلى (4.2%) عام 2018.

جدول (6) التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعامي 1997-2018

المحافظة / السنة	شمال غزة		غزة		دير البلح		خان يونس		رفح	
	1997	2018	1997	2018	1997	2018	1997	2018	1997	2018
الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك	10.5	6.4	3.2	1.5	11.2	6.3	15.0	7.5	18.5	13.8
التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية	14.3	8.2	18.5	6.9	9.8	3.6	7.5	4.5	7.4	4.3
البناء والتشييد	23.0	4.1	17.5	3.7	16.8	2.2	20.4	4.4	14.2	1.8
التجارة والمطاعم والفنادق	10.5	19.6	18.4	28.4	9.9	13.4	12.1	19.7	11.5	18.0
النقل والتخزين والاتصالات	4.1	10.8	4.7	9.1	4.8	5.3	4.3	7.6	4.9	8.3
الخدمات والفروع الأخرى	37.6	50.9	37.7	50.4	47.5	69.2	40.7	56.3	43.5	53.8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:[13]

عند دراسة توزيع العاملين 15 سنة فأكثر في قطاع غزة والمحافظة حسب الأنشطة الاقتصادية، نُلاحظ من الجدول (6) والشكل (5) وجود تباين شديد بين أحد الأنشطة والأنشطة الأخرى، من حيث عدد الأفراد العاملين في تلك النشاط، فقد وُجد أن نسبة الأفراد العاملين في نشاط الخدمات والفروع الأخرى على مستوى جميع المحافظات يعتبر أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعابًا للأفراد العاملين كما يتضح أيضاً أن نسبة الأفراد العاملين تزداد في هذا النشاط ما متوسطة (41.4%) من إجمالي العاملين على مستوى جميع محافظات قطاع غزة لعام 1997، في حين أخذت هذه النسبة في الزيادة إلى أن وصلت في المتوسط إلى أكثر من نصف العاملين على مستوى جميع المحافظات (56.2%) وذلك عام 2018، وقد يرجع ذلك إلى اتساع نطاق هذا النشاط والاستقرار والأمان، كما تم الإشارة إليه سابقاً.

شكل (5) التوزيع النسبي للعاملين 15 سنة فأكثر في قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي والمحافظة لعام1997 و 2018

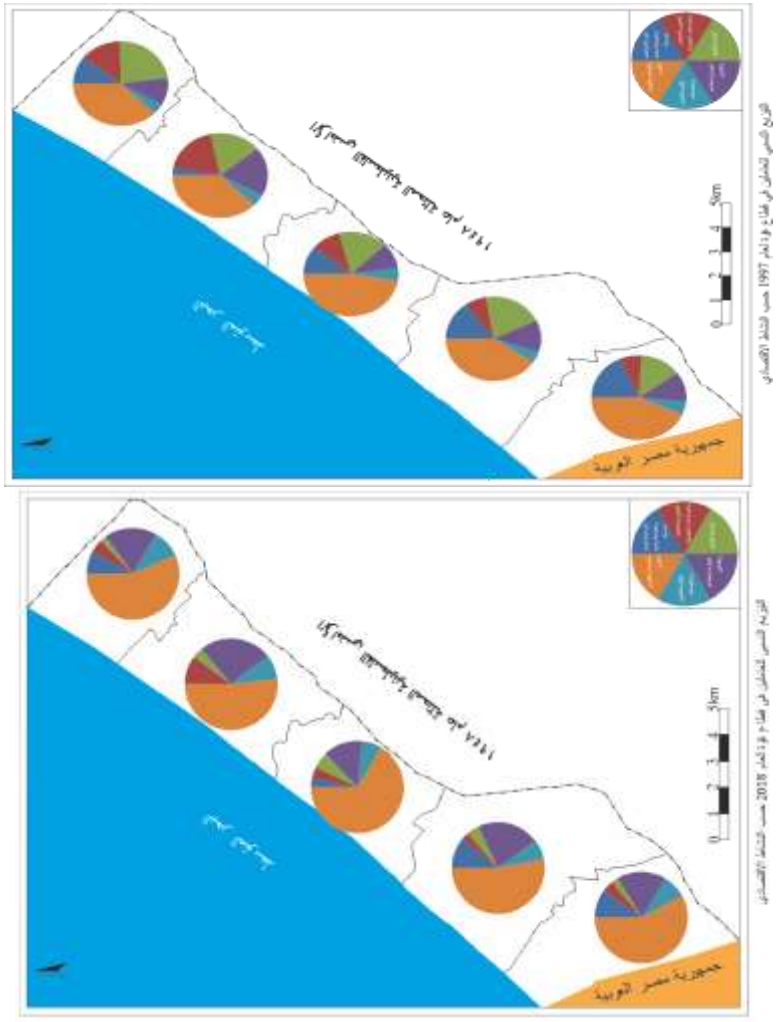

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على بيانات الجدول السابق

وقد يُلاحظ من الجدول أيضاً تراجع في نسبة العاملين في نشاط الزراعة والصيد والحراجة وصيد الأسماك على مستوى جميع المحافظات، وبنسب مختلفة، وقد يُعزى هذا التراجع إلى الممارسات الإسرائيلية المشددة على الأدوات التي تمارسها على القطاع الزراعي، من حيث صعوبة استيراد الأصناف الجيدة من الأشتال، إضافة إلى الأدوية و الأسمدة اللازمة لعمليات

الزراعة، وصعوبة تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية إضافة عمليات التجريف والتدمير لمساحات واسعة من الأراضي الزراعية كما ويعتبر العمل في هذا النشاط عملاً شاقاً مما دفع الكثير من العاملين فيه إلى التخلي عنه، ومحاولة الالتحاق بنشاط آخر.

أمَّا على مستوى نشاط التعدين والمحاجر والصناعة التحويلية، فقد شهد تراجعاً كبيراً إلى ما يزيد عن النصف في معظم المحافظات خلال الفترة من العام 1997-2018، كما أن نشاط البناء والتشييد شهد هو الأخر تراجعاً كبيراً خلال الفترة نفسها حيث وصلت نسبة التراجع للعاملين في هذا النشاط في محافظة شمال غزة، على سبيل المثال إلى ما يقارب (82.2%) تقريباً عما كانت عليه في بداية الفترة؛ ويعود ذلك في المقام الأول إلى إغلاق غالبية المصانع في قطاع غزة بسبب الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي والذي تزايد بشدة ابتداءً من عام 2006 ومن عدم دخول الخام اللازمة لعمليات الصناعة، التي يحتاجها هذا النشاط، إضافة إلى منع دخول مواد البناء فانعكس ذلك سلباً على نسبة الأفراد العاملين.

أمَّا بالنسبة إلى نشاطي التجارة والمطاعم والفنادق والنقل والتخزين والاتصالات، فقد تبين أنهما في زيادة خلال العام 2015 عما كانا عليه في العام 1997؛ وقد يرجع ذلك إلى بناء الفنادق والمطاعم وخاصة في محافظة غزة.

3- المشاركة في القوى العاملة حسب النشاط الاقتصادي المستوى التعليمي والجنس:

تُعَدُّ دراسة الخصائص التعليمية للسكان النشطين اقتصادياً من أهم المؤشرات التي تبين مدى ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية مع احتياجات سوق العمل، والتي ينبغي أن يُؤخذ في الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، بحيث تتناسب مع احتياجات سوق العمل، كما أن للتعليم تأثيراً ايجابياً على مدى قوة مشاركة الأفراد في القوى العاملة، وخاصة عند الإناث،[14]، كما أن للتعليم أهمية كبيرة في الارتقاء بالمجتمع، حيث يساعد على ازدهار وتطور المجتمع من خلال زيادة نسبة الأفراد العاملين، ممن أتموا سنوات تعليمية عليا، وحصلوا على مؤهلات علمية عليا، حيث ينعكس على التغيير في الواقع الاقتصادي للمجتمع، والجدول (7) يبين اختلاف نسبة العاملين في قطاع غزة تبعًا لاختلاف عدد سنوات الدراسة وما يتبعها من الحصول على مؤهل علمي من الفترة 1997-2015.

جدول (7) التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزة حسب الجنس وعدد سنوات الدراسة لعام 19972018.

عدد سنوات الدراسة	1997		2007		2015		2018	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
0	2.7	6.6	0.8	9.0	0.5	2.0	0.3	1.4
6-1	22.8	6.7	15.4	8.4	10.4	2.5	8.8	6.1
9-7	23.0	6.7	21.3	13.8	19.2	5.2	20.8	7.5
12-10	29.8	18.3	32.4	19.4	31.9	12.9	39.6	16.6
+13	21.7	61.7	30.1	49.4	38.0	77.4	30.5	68.4
المجموع	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: إعداد الباحثين اعتماداً على:[15]

يتضح من الجدول (7): أن نسبة الأفراد الذكور الذين لم يلتحقوا بالمدرسة، وعدد سنوات الدراسة لديهم صفر تشكل أقل من (2.7%) من مجموع العاملين الذكور في قطاع غزة، وذلك في العام 1997، ومن الواضح أن نسبتهم قد تراجعت بشكل واضح لتصل إلى (0.3%) من إجمالي العاملين الذكور في قطاع غزة، وذلك عام 2018، كما ويلاحظ تراجع نسبة العاملات الإناث في قطاع غزة من (6.6%) في عام 1997 إلى (1.4%) من إجمالي الإناث العاملات في قطاع غزة، وذلك عام 2018، الأمر الذي يعكس حرص الأفراد في قطاع غزة على اجتياز مراحل متقدمة من التعليم والسعي للتغلب على حالات الأمية الراهنة في المجتمع سواء لتحقيق مكاسب مادية أو اجتماعية وهي من السمات الظاهرة والمنتشرة بين أفراد القوى العاملة في المجتمع الفلسطيني.

وبالنظر إلى الأفراد الحاصلين على عدد سنوات دراسية (1-6)سنوات من العاملين الذكور، فقد انخفضت إلى ما يزيد عن النصف في العام 2018 عما كانت عليه في العام 1997، حيث بلغت (22.8%) من إجمالي الذكور العاملين في قطاع غزة لتنخفض إلى (8.8%)، كما وأن فئة الأفراد العاملين والحاصلين على عدد سنوات دراسية (7-9) سنوات قد شكلت (23.0%) من إجمالي الذكور العاملين في قطاع غزة لتنخفض الى (20.8%)، كما أن الانخفاض في فئة الأفراد الذكور الحاصلين على عدد سنوات دراسة (10-12) فقد انخفضت أيضاً من (29.8%) إلى (16.6%) لعامي 1997 و 2018 على التوالي، ويلاحظ هذا الانخفاض في الفئات السابقة لصالح فئة الأفراد الذكور الحاصلين على عدد سنوات دراسية

(13+)، فقد ارتفعت نسبة الأفراد العاملين في هذه الفئة من (21.7%)عام 1997 إلى (30.5%) في عام 2018.

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الأفراد العاملين الحاصلين على عدد سنوات دراسية (13+) على مستوى الجنسين في عام 2018 عما كانت عليه في1997 إلى أسباب عدة منها:

1- زيادة الطلب على الأيدي العاملة المتعلمة.

2- مساهمة السلطة الوطنية الفلسطينية في نشر التعليم وترسيخه من خلال فرض قانون التعليم المجاني والإلزامي للمراحل العمرية المبكرة.

3- قلة فرص العمل المتاحة في الآونة الأخيرة في قطاع غزة أعطت الدافع للسكان للاتجاه نحو التعليم.

4- اتجاه السكان نحو التعليم وخاصة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية؛ من أجل نيل المراكز، والحصول على الترقيات الإدارية داخل المؤسسات الحكومية؛ وذلك لاعتماد الدولة في ترقياتها إلى حملة الشهادات العلمية.

5- إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية أدَّى إلى انخفاض نسبة التسرب من المدارس، وانخفاض أعداد السكان الذين يتركون مقاعد الدراسة للالتحاق بسوق العمل؛ وبالتالي ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم كما تم ملاحظته.

أمَّا على مستوى الإناث العاملات، فقد أظهرت بيانات الجدول تراجع في نسبتها في جميع الفئات، باستثناء فئة (13+) سنة دراسية خلال الفترة من 1997-2018، ويرجع ذلك إلى الأسباب السابقة الذكر.

ثالثاً: النتائج:

1- اظهرت الدراسة أن زيادة عدد الأفراد 15 سنة فأكثر عام 2018 إلى ما يزيد عن الضعف عن عام 1997في قطاع غزة.

2- بينت الدراسة أن زيادة نسبة الأفراد داخل القوى العاملة عام 2018 بنسبة (11.6%) عما كانت عليه عام 1997، فقد بلغت نسبة الأفراد داخل القوى العاملة عام 1997 حوالي (35.3%) من إجمالي الأفراد 15فأكثر، في حين ارتفعت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة عام 2015 لتصل إلى (46.9%).

3- اظهرت الدراسة أن نسبة البطالة في قطاع غزة تزايدت بشكل كبير جداً، حيث بلغت (26.7%) عام 1997 لتصل إلى (52.0%) من إجمالي الأفراد المشاركين في القوى العاملة عام 2018، حيث شكلت محافظة خان يونس أعلى نسبة بطالة على مستوى جميع محافظات قطاع غزة.

4- بينت الدراسة أن هناك فجوة كبيرة بين المشاركة في القوى العاملة بين الإناث والذكور في قطاع غزة، رغم زيادة نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة، حيث بلغت نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة عام 2000 حوالي (10.6%) من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر، في حين ارتفعت هذه النسبة لتصل إلى (25.7%) عام 2018.

5- أظهرت الدراسة أن نشاط الخدمات والفروع الأخرى أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعاباً للعاملين في قطاع غزة، على مستوى جميع محافظات قطاع غزة.

6- أظهرت الدراسة أن الافراد العاملين في قطاع غزة يحرصون على اجتياز مراحل تعليمية عليا، حيث أن الأفراد العاملين الذين لم يلتحقوا بالدراسة أخذت في التناقص بشكل كبير خلال الفترة من (1997-2018) على مستوى الجنسين وزيادة نسبة العاملين ممن اتموا (13 سنة دراسية فأكثر) خلال الفترة نفسها.

التوصيات:

7- ضرورة توزيع المشاريع الاقتصادية التنموية والصناعية والتجارية وغيرها ما بين المحافظات؛ من أجل خلق التوازن الجغرافي بين السكان؛ للمساهمة في الحد من نسبة البطالة.

8- ضرورة تشجيع وتقديم الحوافز المختلفة لأصحاب الشركات والمشاريع الكبيرة، التي تستوعب أعداداً كبيرةً من العاملين؛ وذلك بهدف زيادة نسبة الأفراد العاملين لديهم، ومحاولة والتي تعمل على التخفيف من عبء البطالة في المجتمع.

9- إيجاد مناطق تجارية أخرى، ومنفصلة عن الاحتلال الاسرائيلي؛ وذلك في محاولة لفك الارتباط الاقتصادي مع الكيان الاسرائيلي.

10- ضرورة عمل الحكومة الفلسطينية على توفير المشاريع المختلفة للفئات الشابة؛ وذلك بهدف استيعاب الأفراد الجدد الداخلين إلى سوق العمل.

11- أظهرت الدراسة أن نشاط الخدمات والفروع الأخرى أكثر الأنشطة الاقتصادية استيعاباً للعاملين في قطاع غزة على مستوى جميع محافظات قطاع غزة.

12- أظهرت الدراسة أن الافراد العاملين في قطاع غزة يحرصون على اجتياز مراحل تعليمية عليا، حيث أن نسبة الأفراد العاملين الذين لم يلتحقوا بالدراسة أخذت في التناقص بشكل كبير خلال الفترة من (1997-2018) على مستوى الجنسين، وزيادة نسبة العاملين ممن اتموا (13 سنة دراسية فأكثر) خلال الفترة نفسها.

الهوامش:

1. عبد العالي حبيب حسين، تحليل جغرافي لخصائص التركيبة الاقتصادي في دولة قطر للمدة 2010-1997، مجلة آداب ذي قار، العدد 8، المجلد 2، 2012. ص 184.

2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2013. رام الله- فلسطين، 2014، ص22.

3. بنيان حسام الدين، خصائص القوى العاملة في القطاع الخاص والعاطلين عن العمل في محافظة البصرة لسنة 2007، العدد2، المجلد السادس، مكان غير معروف: مجلة العلوم الاقتصادية، 2008، ص 6.

4. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، 2014.

5. El Biblawy, Hayam. Labor Force In West Africa A Stady Of Selected Countries, Ph.D. thesis, In Stitute Of Research and Studies. s.l. : Cairo Univresity, 1984. pp. 1-2.

6. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية التقرير السنوي، سلسلة تقارير احصائية، رام الله- فلسطين: اسم غير معروف، 1998-2019، ص 48-61.

7. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير احصائية سبق ذكرها، 1998-2019.

8. المقداد محمد رفعت، النمو السكاني وأثره في القوى العاملة في القطر العربي السوري بين عامي-2004 19960، المجلد 24، العدد الثالث والرابع. مكان غير معروف: مجلة جامعة دمشق، 2008، ص 340.

9. Ali, Rashad. The Status of Youth (15-29) in Egypt with Special Reference to their Education and Participation in Labor Force, 2009. Master's thesis. Cairo : The Demographic Center, 2013. p. 46.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، 2019، صفحة 51.

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير احصائية سبق ذكرها، 1998-2019.

12. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير احصائية سبق ذكرها، 1998-2019.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير احصائية سبق ذكرها، 1998-2019.
14. Surjit S. Bhalla ." Labour Force Participation of Women in India: Some facts, some queries" ASIA RESEARCH CENTR WORKING PAPER 40، 2012. p 1.
13. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلسلة تقارير احصائية سبق ذكرها، 1998-2019.
16. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية- التقرير السنوي لعام 1997، رام الله- فلسطين، 1998، ص 56.